# مقاربة سوسيولوجية لحركية السلطة السياسية المحلية
# بلدية السانيا نموذجا

د. بن فافة خالد
المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان

إن للبحث العلمي من المزايا الموضوعية ما يجعله جديرا بحل والتخفيف من الظواهر السلبية المنتشرة بالمجتمع، هذه الميزة جعلتنا دائما نتطلع لأخذ نتائجه بعين الإعتبار، لذلك نسعى كباحثين إلى الاهتمام بما هو جوهري بالمجتمعات المحلية كي يكون لدراساتنا فعالية ملموسة، وكمثال لهذه الدراسات ما اهتممنا به بمجتمعنا المحلي من حركية للسلطة السياسية المحلية (بلدية السانيا –وهران- نموذجا) هذه الدراسة تحاول شرح وتحليل أماكن واستراتيجيات أخد السلطة السياسية بالمجتمعات المحلية ببلادنا وكيفية التنافس الرسمي وغير الرسمي عليها، لذلك سنحاول إعطاء مثال عن كيفية رؤية البحث العلمي للمشاكل الجوهرية بمجتمعاتنا المحلية، وعلى ضوئه نحاول ابراز مساهمته في حلها.

إن التنافس على السلطة هو في جوهر الحياة الاجتماعية و السياسية، لذلك اهتم المفكرون والفلاسفة وعلماء الاجتماع و كذا السياسيين دائما بهذ المفهوم، فعند الحديث عن السلطة نحن نتحدث عن صراع دائم بين مجتمعات مصغرة، قد يأخذنا إلى متاهات عرقيه وحتى جنسية بعض الاحيان و الحديث عن السلطة المحلية، هو الحديث عن صراع مستمر و ديناميكية معقده وفي نفس الوقت هو الحديث عن استراتيجية ووسيلة متجددة لفك الصراعات.

إن الاهتمام بظاهرة السلطة المحلية، نابع من أهمية السيطرة على حركيتها لضمان توازن الصراعات الاجتماعية الداخلية.

الصراع عامل مهم في التغيير الاجتماعي بل هو شرط أساسي من أجل أن تلعب عوامل أخرى دورها الفعال في الانتقال الاجتماعي و التحول و هو في نفس الوقت جزء من التغيير الاجتماعي باعتباره هو بذاته تغيير لواقع اجتماعي سابق.

المعروف في الحياة السياسية استعمال مفهوم المنافسة للإشارة إلى المظهر السلمي في رغبة جهة معينة أو شخص محدد الاحتواء على مكانة سياسية تؤهله إلى اكتساب سلطة معينه أما في حالة أخذ هذه الرغبة مظهرا عدائيا و أصبحت الغاية منه ليس اكتساب السلطة فقط بل الإطاحة و هزيمة الطرف الآخر سميت صراعا، و اهتمامنا هنا، هو ذلك الصراع الذي ينشأ بالحياة السياسية وسط المجتمعات المحلية لاكتساب السلطة ، كونه صراع غالبا ما يكون غير معلنا فكيف يا ترى يمكن فهم حركية السلطة السياسية محليا انطلاقا من الممارسات الاجتماعية؟.

النظريات الاجتماعية لقيام السلطة ( مقاربة اجتماعية):

إن السلطة هي حدث اجتماعي، رغم هذا فان الكتابات الاجتماعية في السلطة جاءت متأخرة، من بين المفكرين الاجتماعيين الذين عالجوا موضوع السلطة "دوركايم"[1] والذي توصل في كتابه "أخلاقيات المهنة والاخلاق المهنية" إلى أن كل شكل من أشكال النشاط الاجتماعي، لا يمكنه أن يعمل ويحقق أهدافه دون الاستناد إلى نظام أخلاقي، هذا الذي يضع الأحكام والقوانين التي تحدد ما ينبغي ان يقوم به الفرد، وعدم الاخلال بالمجتمع الذي يعتبر جزءا منه.

السلطة في علاقتها بالانسان لا تعتبر دعامة للحياة الاخلاقية فقط، ولكنها تقوم وظيفة أساسية في تكوين السلوك والشخصية بصفة عامة، فإلى جانب القواعد الاخلاقية الذي يؤكد على أهميتها "دوركايم" هناك القانون الذي يعتبر من الوسائل الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق النظام الاجتماعي، وقسم هذا الاخير إلى قسمين في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي"[2]، فالمجتمعات البدائية التي لم تعرف مسار لتقسيم العمل الاجتماعي، وكانت كل الأعمال متشابهة سماها بالمجتمعات الجزئية التي يكون فيها التضامن الاجتماعي ميكانيكي، أما المجتمعات التي كان فيها تقسيم العمل عقلاني

حديث، أي أن لكل عضو مهامه الخاصة، ومن بين هذه الأعضاء، "الدولة" ذات مهمة التفكير واخذ القرارات، ويسمى هذا التضامن الاجتماعي بالعضوي ذو مجتمعات غير جزئية.

تضمنت مؤلفات "كارل ماركس" تحليلا علميا للمجتمع، حيث ينظر إلى السلطة السياسية على أنها بنية فوقية تحدد شكلها وترسمه بنية اقتصادية واجتماعية هي البنية التحتية، حيث أن الافراد اثناء عملية الانتاج الاجتماعي يدخلون في علاقات محددة ضرورية، وان مجموع علاقات الانتاج هذه تؤلف بنية اقتصادية للمجتمع، هي القاعدة الحقيقية التي ترتفع عليها بنية فوقية قانونية و سياسية تتلاءم معها أشكال محددة من الوعي الاجتماعي، حيث أن هذه البنية الفوقية و التي تسمى بالدولة ما هي إلا نتيجة رسمية للتنافس والتضارب في المجتمع المدني[3] هذا المجتمع الذي ينقسم إلى طبقات متصارعة تعتبر القوة المحركة والمصدر لتطور المجتمع. هذا الصراع الذي لا يمكن حله حلا سلميا و الذي هو ناتج عن التقسيم الاجتماعي للعمل ما بين المنتجين المباشرين من طرف والذي يملكون وسائل الإنتاج من طرف آخر، إن هذا التناقض أدى إلى ظهور قوة تحد من الاصطدام و تبقيه ضمن حدود النظام هذه القوة المنبثقة من المجتمع و التي تضع نفسها مع ذلك فوقه و تنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة التي تعد حسب " ماركس " أداة البيروقراطية و عسكرية كبيرة ، آلة قمع في خدمة طبقة وهي لا تعبر و لا تترجم كما أنها لا تراعي إلا شيئا واحدا هو المحافظة على أوضاع الطبقة و تدعيمها و يعرف ماركس الطبقة "على أنها تجمع من الأفراد يؤدون ذات الوظيفة في عملية تنظيم الإنتاج"[4] وقد حاول ماكس فيبر في تناوله لقضية السلطة أن يميز بين مفهومين أساسيين هما : مفهوم القوة ، و مفهوم السلطة أو السيطرة، و يتحدد مفهوم القوة لديه من خلال "فرصة الفاعل لفرض إرادته على آخر حتى و لو كان ذلك في مواجهة و مقاومة آخر و من هنا توجد القوة داخل إطار التفاعل الاجتماعي. وتشكل أساس التمايز من خلال فرصة احد الفاعلين لفرض إرادته على الآخرين"[5] الملاحظ أن الفاعل الذي يقصده فيبر قد يكون مجتمعا أو جماعة من الفعلين في إطار ساحة التفاعل الاجتماعي، وتتزايد فعالية القوة أو تتضاءل بالنظر الى قدرة الفاعل على تحقيق خضوع الأخر لإرادته بدرجة أكثر أو اقل، أما السلطة أو السيطرة فهو يعرفها " بفرصة السيد على تحقيق طاعة هؤلاء الذين يدينون نظريا له و يمكن الاختلاف بين القوة و السلطة . فمفهوم القوة لا يتظمن فكرة الحق في الأمر وواجب الطاعة، بينما تتضمن السلطة إمكانية تحقيق طاعة الإرادة من الجانب الخاضعين.

لقد بلور "فيبر ثلاث تصورات أساسية للسلطة و لكل منها نوع معين من الادعاء بالشرعية:

– التصور الأول : السلطة التقليدية L'autorite traditionnel وتعتمد الشرعية في هذا النوع من السلطة على الاعتقاد بقدسية التقاليد سواء كان التقليد ديني، أخلاقي أو قبلي.

– التصور الثاني : السلطة العقلانية L'autorité légale rationnel و يكون فيها الاعتماد على قواعد معينة يعتقد بها الأفراد ، و قد تتحدد هذه القواعد بنصوص كالدستور.

– التصور الثالث : السلطة الكاريزمية L'autorite charismatique وهي سلطة ترتكز على أشياء غير عادية ، و فوق الطبيعية extra naturel و التي تتجسد في شخص واحد يحكم بطريقة انفرادية.

النظريات الانثربولوجية للسلطة:

إن الانثربولوجية السياسية تركز اهتمامها داخل المؤسسات التي تقوم عليها السلطة السياسية وتستمد منها شرعيتها ، فتدرس بنيتها و آليتها و التمثلات التي يحملها الأفراد عنها، خصوصا في "المجتمعات التقليدية المجزأة" حيث السلطة

السياسية غير مركزية، أو في المجتمع التي تأخذ فيها الدولة أشكالا متنوعة. وهي بهذا تنطلق من المسألة القديمة. ولكنها تستفيد من المواد الجديدة الناجمة عن البحث الاثنوغرافي، أنها تتجادل في مسألة الدولة و أصلها و أشكالها البدائية.

فمثلا ابن خلدون فسر الظاهرة العمرانية ككل مركزا على معرفة السبب الذي يجعل الدولة تقوم ثم تزدهر، ثم يدخلها الانحلال كما درسها ( أي الدولة ) بوضعها "الجهاز الذي يمنح العمران البشري كماله و يعين وجوده"[6]. فلم يغفل عن ما يربط السلطة السياسية بمؤسسات المجتمع ونظمه، بل ضل مستحضرا شمولية العمران وترابط بناه ترابطا عضويا ضروريا لممارسة وظائف اجتماعية.

اهتم ابن خلدون خصوصا بالامتداد الزماني لحكم العصبيات الغالبة أي بأطوار الدول، مادام ذلك هو الذي يمكنه من البرهان على العلاقة بين العصبية كمحدد لقيام الدول و سقوطها، سواء كدول شخصية أو كلية. فبوصفها دول شخصية، فأنها تمر حسب رأيه بخمسة أطوار هي الظفر بالملك، طور الاستبداد و الانفراد بالملك وطور الفراغ و تحصيل ثمرات الملك و طور القنوع و المسالمة وطور الإسراف والتبذير، وهي أطوار بعدها ينتهي حكم شخص ينتمي إلى عصبية ليبدأ حكم شخص آخر من نفس العصبية. أما بوصفها دولة كلية أي حكم عصبية أكملها و مجموع ملوكها، فإنها تمر بثلاثة أطوار هي طور التأسيس و البناء وطور العظمة والمجد وطور الهرم والاضمحلال.

بالإضافة إلى ذلك فانه يفرق بين أنواع السلطات السياسية أو الحكم، فيذكر الملك الطبيعي " و هو حمل الكافة على مقتضى الغرض و الشهوة."[7] و الملك السياسي وهو "حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار."[8] و الخلافة الدينية وهي " حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية و الدينية الراجعة إليها."[9]

فابن خلدون في دراسته هذه ربط الدولة بمواضيع مركزية في الانثربولوجيا السياسية كالقرابة ، الدين و الحياة الاقتصادية ، معتمدا في كل ذلك على الإمكان الواقعي و التجربة الحسية و استقصاء الأخبار من مصادر شفوية و مكتوبة ، بالصورة التي تقدمها موضوعية عصره و ثقافته.

وجود أو عدم وجود المجموعات السياسية في المجتمعات المسماة غالبا "بدائية" هذا هو الأهتمام الأول الذي انحصرت حوله الأبحاث الأنتروبولوجية الاولى المهتمة بالسلطة السياسية، ففي حين أكد أنصار التيار الديناميكي وجودها في كل المجتمعات و ذلك للحفاظ على سلامة المجتمع من الفوضى واللاتسير أمثال (G.BALANDIER)، نفى بعض العلماء و جودها أمثال الأنتروبولوجي البريطانيMALINOWSKI.B الذي أكد إنعدام المجموعات السياسية بالتشكيلة الإجتماعية في دراسته التي قام بها حول La Polynésie غرب المحيط الهادي، إلاّ أن المتفق عليه هو ما يميز السلطة السياسية من غموض و شمولية فهي إضافة إلى كونها غامضة غموض المعاني و الممارسات و التمثلات الإجتماعية تعتبر فعل إجتماعي شامل تبنيا لمفهوم MAUSS.M فهي ظاهرة ذات علاقة بكل جوانب الحياة الأجتماعية ودراستها دراسة أنتروبولوجية ترفع الستار و الغموض على عدة ظواهر اجتماعية أخرى ، هذا ما يتأكد بالدراسة التي قام بها EVANS-PRITCHARD.E.E على مجتمع (Le Nuer) بالسودان.

لأخذ المسألة بشكل واقعي ملموس، قمنا بدراسة ميدانية لحركية السلطة السياسية بمجتمع محلي بمدينة وهران، و هو مجتمع بلدية السانيا أو "المجتمع السانياوي"، أول ما ينبغي علينا معرفته عن هذا المجتمع هو ،أنه حديث التشكيل مجاليا، أي أن التمركز السكاني به لا يتجاوز حقبة الاستعمار الفرنسي، ويرجعها بعضهم إلى حوالي سنة 1844 تقريبا، و استنادا على مقابلاتنا الميدانية، كانت المنطقة عبارة عن حقول زراعية تعود ملكيتها للمستوطنين، الذين جعلوا أهلها عمال بها، ليتوسع

التمركزالسكاني بها بعد ذلك، وهكذا شهدت المنطقة وفود عدة قبائل، أهمها تلك التي تنقلت بكامل الغرب الجزائري بعد تضررها من المرسوم 1863 الذي أصدر من قبل الاستعمار الفرنسي بغية تحطيم القبيلة و شل حركة المقاومة وتجديد بنية إقتصادية أخرى ، و هي قبيلة "الزمالة" المعروفة بموالاتها للحكم العثماني سابقا، و أعضائها المتواجدين محليا يعتبرون أنفسهم "زْمَالَة" بالمدى الأول، "سَنْيَاويينْ" بالمدى الثاني و "تَلِّيِينْ" بالمدى الثالث ، نسبة للتل الوهراني ، أمّا "الْحْمِيَانْ" فوجودهم حديث بالمجتمع المحلي.

"أناَسَنْيَاوِي، أَنَا وَلْدْ الْبْلَادْ ، حْنَا وْلاَدْ الدَوَّارْ، حْنَا حْجَارْ الوَادْ ، هَذَا حْمِيَانِي، زْوَاوِي، هَذَا شَاوِي.....إلخ" إنطلاقا من هذه التعابير المحلية و الممارسات الإجتماعية ، مجتمعنا "السَانْيَاوِي" يحتوي على مجموعتيين هامتيين تنقسم بحد ذاتها إلى مجموعات و هما (أصليين ودخلاء).

هو مجتمع مهيكل على أساس علاقات اجتماعية مبنية خاصة على الأسبقية في إكتساب المجال المسكون و مسار كسب الشرعية في الأرض.

تعتبر البنية الاقتصادية للمجتمع المحلي بنية ذات طابع فلاحي و هذا من خلال المسار السوسيو تاريخي لتشكيل المجتمع المحلي، و لكن بعد الاستقلال طرأ تغيير كبير في تنظيم هذه البنية ، خاصة مع إدخال موجة التصنيع و تشكل المنطقة الصناعية على المستوى المحلي وكذا بحكم احتواءها على قطب جامعي وقربها من مطار الولاية جعلها منطقة مفتوحة لعدة تفاعلات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية أخرى.

إن أي شخص يدخل بلدية السانيا يلاحظ تقسيمها إلى جانبيين جغرافياً منطقة "الدُوَارْ" و منطقة "الفيلاج" le village، هذا التقسيم لدليل على تكتل المجموعتين محليا و مظهر من مظاهر التمسك بوحدة الجسم الاجتماعي لكل كتلة.

ينطبق هذا التقسيم الجغرافي على الممارسات الطقسية الممثلة لكل مجموعة فمنطقة الدوار تحتوي السكان المسمون "أصليين" و هم من قبيلة الزمالة غالبا و ما سجلناه ميدانيا هو اتفاقهم على طقوس معروفة محليا، أهمها " الوَعْدَاتْ"[10] و أهم وَعْدَة تجمع جميع المجموعات الثانوية هي وعدة "سِيدِي لَخْيَارْ" هي وعدة موسمية تقام على شرف أحد الأولياء الصالحين المعروفة بالمنطقة "سيدي الخيار" و الجدير بالذكر أنها أيضا وعدة تجلب حتى الأشخاص غير المنتمين لها ، وهذا راجع لحاجة السكان الأخرين إلى قطب مماثل يصنع أجواء تذكرهم بأجوائهم الأصلية و كذا كونها تحتوي على أهمية استراتيجية اجتماعيا حيث يستمد منها الأعضاء المشاركين شرعية اجتماعية معينة، و هذا ما يتفق عليه الجميع باسم " البركة"[11] إلاّ ان هذا لا يمنع و جود وعدات أخرى تقام على مستوى كل عائلة كبيرة و في بعض الأحيان لا حظنا حتى عند العائلات الصغيرة ، وهي وعدات بسيطة تقام بتقديم الاكل للفقراء أو جمع شمل العائلة الكبيرة بذبح أضحية و إقامة و ليمة مهمة.

بينما السكان الدخلاء و المتواجدين بمنطقة الفيلاج غالبا، فكل مجموعة لها شكلها ألطقسي كعامل من عوامل التمييز بينها فالمجموعة المنتمية للزاوية العلوية مثلا تقوم بإحياء احتفالية تدوم ليال بوسط الزاوية و ذلك بالذكر و الأناشيد و الإطعام ، أمّا الحميان فيقومون بطقس تقليدي رمزي أخر.

المجتمع السياسي هو مجموعة العمليات والميكانيزمات السياسية الرسمية وغير الرسمية، القائمة على تسيير الشؤون العمومية لتشكيلة اجتماعية معينة، حيث أنه وبشكل مؤقت يمكن تسميته بالدولة، فعلى المستوى المحلي الدولة تنعث أو تسمى غالبا بـــ: "الجزائر" أو "الحكومة"...الخ، ومسار تكوين الدولة على المستوى المحلي، كان متماشيا مع مسار تكوين المجتمع المحلي (للسانيا) وعرف أوجه خاصة مع الإستعمار الفرنسي، حيث أنه في هذه الفترة بالذات عرفت التشكيلة الاجتماعية المحلية

على غرار أغلب المناطق الأخرى من التراب الجزائري، مسار لوضع مؤسسات محلية، من أجل تأسيس السلطة المحلية Institutionalisation du pouvoir ومن بين هذه المؤسسات السياسية الإدارية المحلية، ( البلدية، الدائرة، مصلحة الضرائب...الخ)، وهي أجهزة منظمة على شكل بيروقراطي، تنظيم موروث على النموذج الفرنسي في الممارسات الإدارية، ولا يمكن اعتبارها بيروقراطية عقلانية على نموذج WEBER.M الذي وضعها كخاصية من خصائص الدولة الحديثة، حيث لا يوجد بالجزائر دولة حديثة، بل أجهزة سياسية إدارية فقط، وهذا ما أكده LECA.J و VATIN, J-C[12] وكذا نذير معروف[13]

إن المجال غير الرسمي للسلطة السياسية المحلية ببلدية السانيا، مجال مفتوح لحركيتها، ومن أهم الأماكن غير الرسمية لها لدينا، المساجد، فبغض النظر عن بنية وتاريخ تكوينها، هناك وجود قوي للأئمة على مستوى الحقل السياسي غير الرسمي، حيث أنه غالبا ما يلعب الأئمة دور الوسيط في حالة الخلافات السياسية والاجتماعية المحلية، ولدينا كذلك الجماعات التقليدية، وهي تلك المكونة من كبار أهل العشيرة أوالقبيلة وأعيانها، فلحد الآن لازالت العائلات السانياوية وحتى بعض إطارات المؤسسات الرسمية للسلطة المحلية يستعينون بهم من أجل حل النزاعات المحلية، ورؤساء هاته المجموعات يشاركون بقوة في تسيير الشؤون المحلية لهذه الجماعات المغلقة.

تعتبر أماكن السياسي من العوامل المهمة في فهم الديناميكية السوسيو–سياسية المحلية، فإن كان السياسي يوجد في الأماكن الرسمية وبطريقة قانونية وشرعية، فإنه يوجد كذلك في الأماكن غير الرسمية وإن كانت هناك جوانب غير رسمية في المجال الذي هو أصلا رسمي، وهذا في مختلف جوانب التنافس السياسي حول السلطة المحلية، فإن كان في الجانب الرسمي، هناك المجلس الشعبي البلدي ورئيسه، من أجل وضع تأسيس للسلطة السياسية المحلية، هناك كذلك حركية غير رسمية في الديناميكية السوسيو–سياسية المحلية، والمتمثلة في الجماعات التقليدية وأئمة المساجد، والتي تعتبر مالكة للسلطة التقليدية.

كل من المجال الرسمي والمجال غير الرسمي يعملان في وقت واحد لتأسيس النظام الإجتماعي، وبذلك نلاحظ أن السلطة السوسيو–سياسية ليست ممتلكة من شخص واحد ولامجال واحد، بل مشتتة بين المجالين الرسمي(الحديث) غير الرسمي (التقليدي).

إن كان حسب CAPANS,J[14] موضوع الأنثروبولوجية السياسية هو التعبير المؤسساتي والإيديولوجي للكلية الإجتماعية، والعلاقات الخاصة التي تربط مختلف المجموعات على مستوى هذه الكليات، فإن الإيديولوجية المستعملة في الحقل السياسي المحلي لإمتلاك أو المحافظة على السلطة السياسية المحلية، هي غير مفصولة عن الحركية السويو–أنثروبولوجية للتشكيلة الإجتماعية المحلية، فإن كان أعضاء المجلس الشعبي البلدي ورئيسه والإداريين الآخرين المالكين للسلطة الرسمية، ولكل ممثلين الأحزاب السياسية على المستوى المحلي يشاركون بطريقة أو بأخرى في إنتاج وإعادة إنتاج الإيديولوجية السياسية المقررة من طرف السلطة المركزية المتمثلة خاصة في الإيديولوجية الوطنية عن طريق المشاركة في المواسم والأعياد الوطنية بكثافة، هناك كذلك إيديولوجية غير رسمية في مسار السلطة والمحافظة عليها، وكذلك في الغاية من امتلاكها: (الأبوية، الرابطة الإقليمية، الجوار، الرابطة الدينية، الرابطة الإثنية...) التي تتواجد في وقت واحد مع الإيديولوجية الرسمية.

على ضوء كل ما سبق ذكره تبقى حركة الصراع حول السلطة السياسية، تتأرجح بين الرسمي وغير الرسمي في مجتمعاتنا المحلية ولفهمها فهما حقيقيا علينا الإهتمام أكثر بفهم التغيرات الفعلية التي تحدث على الهيكل الإجتماعي لما هو غير رسمي، فالقاعدة هي التي تسمح باكتساب الشرعية الحقيقية للسلطة، وهذه القاعدة بخصوصياتها الإجتماعية المختلفة تصنع أنماط متنوعة لحركية السلطة السياسية ببلادنا.

الهوامش والمراجع

[1] د. ابراهيم ابو غار، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، مكتبة النهضة للشرق، جامعة القاهرة، 1985، ص254.

[2] Durkheim, Emile, de la division du travail social, PEF, paris, 1978.

[3] د. محسن ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، الجزائر، 1990، ص96.

[4] نفس المرجع المذكور، ص549.

[5] علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1981، ص548.

[6] الجابري محمد عابد، نظرية ابن خلدون في الدولة العربية، مجلة الفكر العربي المعاصر، بيروت، لبنان، العدد 28/27، ص220.

[7] ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 1988، ص226.

[8] نفس المرجع المذكور، ص227.

[9] نفس المرجع المذكور، ص228.

[10] جمع وعدة ومعناها الوليمة مع الاحتفالية التي تقام على شرف ولي صالح كل سنة، ويتم بها عرض الفانتازيا وإطعام الجميع بالكسكس.

[11] –استعمال هذه الكلمة غالبا من أجل الإيحاء بقبول المجتمع المحلي بالشخص الأخذ لها، فالمقدم أو الشيخ الذي يعلن على أخذك البركة هو قد أعطاك تأشيرة قبولك لدى الجميع، و هذا ما يستقطب حضور الممثلين الرسميين للدولة بهذه الوعدة.

[12] LECA, Jean et VATIN, Jean-Claude, L’Algérie politique : Institutions et régime, presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1975.

[13] MAROUF, Nadir et CARLIER, Omar, Espace maghrébien : la face du local ?, harmattan, Paris, 1995.

[14] CAPANS, Jean, Introduction de l’Ethnologie, Nathan université, 1995.